

## الإقرار للاجئين: ليس يُطلبُ دائماً

دريا أوزك

اختار بعض اللاجئين السوريين في لبنان أن لا يسجلوا أسماءهم في مفوضية اللاجئين، وهم يعتقدون - لسبب قوي في كثير من الأحيان - أن الإقرار للاجئين يعوق حريتهم ووصول أسرهم إلى المعونة الإنسانية.

من ارتباط الإقرار للاجئين بالوصول إلى المعونة الإنسانية، والخوف من مشاركة المعطيات، والخوف من العجز عن زيارة سورية. وإننا نقر بأن ما توصلنا إليه من هذه النتائج لا يستند إلا إلى تصورات طالبي اللجوء واللاجئين أنفسهم.

### أثر الإقرار في الوصول إلى المعونة الإنسانية

في مواجهة الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين الذين قدموا بعد سنة ٢٠١٢، أوردت مفوضية اللاجئين «تقديرات لمواطني الضعف»، لتعني اللاجئين بالمال بناءً على معايير محددة لمواطني الضعف. فأخبرنا اللاجئين في لبنان أن موظفي مفوضية اللاجئين الميدانيين طرحوا عليهم كثيراً من الأسئلة حول حصولهم على الغذاء وأحوال عيشهم وعملهم وصحتهم وغير ذلك من الأمور، وأنه لم يتضح لهم المعايير التي هي في الأهمية أبدى من غيرها. ثم إنه نظراً إلى عدم نشر التفاصيل الدقيقة لكيفية حساب هذه التقديرات، كان على اللاجئين إيراد تفسيراتهم لذلك ووضع استراتيجيات تقصد إلى جعل وصولهم إلى المعونة أكثر ما يكون. وقد أخبرنا ممثلو مفوضية اللاجئين في المقابلات أن تقدير مواطني الضعف يختلف باختلاف آلية الحماية. على أنه لما كانت المعلومات الثابتة غير موجودة، توصل كثير من اللاجئين إلى استنتاجات من عند أنفسهم: أن مفوضية اللاجئين أكثر ما قدمت المعونة المالية للأسر التي تعولها الإناث، وللأسر التي ليس فيها رجل في سن العمل، وللأسر كثيرة الأطفال أو التي فيها أطفال معوقون من ذوي الاحتياجات.

فكان لذلك عاقبة غير مقصودة: إعراض بعض اللاجئين عن تسجيل أسمائهم إعراضاً مطلقاً. وفي عملنا الميداني، وجدنا أن كثيراً من الأسر اللاجئة قد اختارت أن لا تسجل أسماء أفرادها الذكور الذين في سن العمل عند مفوضية اللاجئين؛ فقد تصوّرت أنها بذلك تقلل من فرص وصولها إلى المعونة المالية. مثال ذلك: أن زوجان سوريان أوضحا لنا أنهما قررا إخبار المفوضية أنهما مطلقان، مع أنهما ما زالا يسكنان معا.

يكثُر أن تكون الطريق إلى تقرير صفة اللاجئ مملوءة عقبات، منها مقابلات متعددة ومدد انتظار طويلة. وحين يُقر للاجئين بلاجئيتهم على أساس التقرير الجمعي، يصبح الأمر سهلاً لا صعوبة فيه نسبياً، ويمكن أن يكون ذلك أكثر كفاءة ويصّب في مصلحة الأطراف جميعاً. ومع ذلك، عندما تكون سلطة الإقرار هي مفوضية اللاجئين، فقد يحدث الخلاف بينها وبين الحكومة في هذا الإقرار، ومن ذلك ما يتعلق بجماعات معينة من اللاجئين.

فهذه لبنان، زوّدت مفوضية اللاجئين هناك كل طالبي اللجوء من سورية (سوى الفلسطينيين من سورية ومن يصدق عليهم الحظر) بشهادة اللاجئ بعد مقابلة تحرّ قصيرة. لكن مع زيادة عدد اللاجئين السوريين، اشتدّت التوترات بين الحكومة اللبنانية ومفوضية اللاجئين، وفي سنة ٢٠١٥ أمرت الحكومة المفوضية بوقف الإقرار للمواطنين السوريين جميعاً. فكان من ذلك أنه من لم يصل منهم إلى مفوضية اللاجئين أو يسجل اسمه فيها قبل كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠١٥ ما أعطي شهادة لجوء. فشرعت مفوضية اللاجئين تصدر قسائم مواعيد، ورمازاً قُضبانياً (شيفرة) للسوريين الذين قدموا إليها بعد هذا التاريخ. وأتاحت هذه الشيفرة الوصول إلى المعونة المالية وغيرها من ضروب المعونة التي تقدمها مفوضية اللاجئين للاجئين المُقر لهم بلاجئيتهم، ولكن لم تُنح لهم شهادة اللاجئ التي تصدرها المفوضية.

وقد نظرنا أيضاً، ونحن في مشروعنا البحثي الذي نجريه حول الجوانب القانونية والسياسية لأنظمة الإقرار للاجئين، لئرى كيف يفهم طالبو اللجوء واللاجئون الإقرار وكيف يتخذون قراراتهم في شأن تسجيل أسمائهم عند السلطات؟ ومن المثير للاهتمام، أننا وجدنا أن بعض السوريين (وفيهم من كان السبيل إلى الإقرار له بلاجئيته مفتوحاً قبل سنة ٢٠١٥) اختاروا أن لا يتأوا إلى مفوضية اللاجئين. وتستكشف هذه المقالة الأسباب الرئيسة الثلاثة لاختيارهم هذا: القلق

فيها وعناوينهم وغير ذلك من المعلومات الشخصية (سوى أسباب مقدمهم إلى لبنان) تشارك في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، قائلة إن هذا يعين السلطات على التخطيط وابتكار سياسات أحسن للاجئين. وتنص مفوضية اللاجئين على أن مشاركة المعطيات لا يمكن أن تتم إلا بموافقة اللاجئين، إذ هناك بروتوكول يُعلّم طالبي اللجوء في شأن مشاركة المعطيات وهناك استمارة القبول، ولا بد للاجئين من التوقيع فيها جميعاً عند التسجيل.<sup>٢</sup>

ومع أن اتفاق الحكومة اللبنانية ومفوضية اللاجئين ينص على عدم مشاركة أطراف أخرى المعطيات الشخصية، ومن هذه الأطراف سورية، كان بعض اللاجئين في عيّننا قلقين من إمكان مشاركة معلوماتهم الشخصية بأسباب مالية أو بأسباب أخرى. إذ قال سوري آخر لم يكن متسجلاً في مفوضية اللاجئين: «مهما يكن من الأمر فإني أرى أن الدولة اللبنانية ما تزال جزءاً من الحكومة السورية. فالأمر محتمل عواقب وخيمة». ومثل هذه المخاوف من أمن المعطيات ما يُسوّغها بسبب ما اشتهر في لبنان من تسفّل درجة حُكم القانون.

### الخوف من العجز عن زيارة سورية

ذكر عددٌ ممّن قابلناهم أنهم اختاروا أن لا يتسجلوا، أو أن لا يسجلوا إلا أسماء بعض أفراد أسرهم، لأنهم سمعوا أنهم إذا تسجلوا في مفوضية اللاجئين فلن يمكنهم أن يزوروا سورية بعدد. ولكن لا في القانون تسقط صفة اللاجئ ولا في ما هو جارٍ عملياً إذا زار لاجئٌ بلده الأصلي.

ولقد يكون سبب الارتباك هو سُنّة عملٍ معيّنة تعمل بها مفوضية اللاجئين وهي «إلغاء تسجيل» اللاجئين في لبنان. مثال ذلك: أنّ مفوضية اللاجئين، منذ أيام التهجير الأولى في سنة ٢٠١١، عمدت في شمالي لبنان إلى إلغاء تسجيل اللاجئين السوريين من حين إلى حين ممّن تبين لها أنهم عادوا إلى سورية.<sup>٣</sup> واستعملت مفوضية اللاجئين معطيات في خروج اللاجئين من لبنان حصلت عليها من الأمن العام (وهو السلطة المسؤولة عن مراقبة دخول الأجانب إلى لبنان وخروجهم ومكثهم وإقامتهم). وقد قابلنا أفراداً من هؤلاء اللاجئين لمعرفة الأسباب في سفرهم إلى سورية. فقد ألغى تسجيل الذين حُكّم عليهم بسبب عودتهم زائرين أنهم ليس بهم حاجة إلى حماية أو معونة دولية، وفيهم الذين «لم يحافظوا على اتصالهم بالهئية»<sup>٤</sup> على أنه ما وُضِحَ عددُ الاجتماعات التي

وكثيراً ما تتخذ هذه القرارات بناءً على معلومات وردت على اللاجئين من ذوي قريبهم وأصدقائهم. وقالت أسرة سورية، لم تسجل أسماء أفرادها لأنهم بعد مشاوره أصدقائهم خلصوا إلى أن أحقيّة التسجيل في مفوضية اللاجئين معتمدة على الأهلية للوصول إلى المعونة الإنسانية، قالت:

«جئنا إلى لبنان في سنة ٢٠١٢ وما سجّلنا أسماءنا حتّى سنة ٢٠١٤. ظننا أنها [أي مفوضية اللاجئين] لن تسجّل أسماءنا لأننا ليس بنا حاجة. وأول ما جئنا التقيت كثيراً من الناس فقالوا لي إنه لا تُقبَلُ الأسر التي فيها طفل أو طفلان، فظننا أننا لن نقدر على دخول حيز الأهلية».

### وروي لاجئٌ سوري آخر في بر الياس قال:

«والداي متسجلان في مفوضية اللاجئين. ولكن لم نتسجل أنا وأخوتي إذ قيل لنا إننا إذا سجّلنا أسماءنا فستعلق مفوضية اللاجئين [معونة] والداي. وكان بوالدَي إذ ذاك حاجة ماسة إلى المعونة، فما أردنا أن نعرّضهما للخطر».

وبالحق، فعندما حاول شقيقُ المُقابل أن يسجل اسمه فرداً إضافياً في الأسرة بعد ثمانية شهور (لأنه كان يأمل أن يستطيع هو وزوجته الوصول إلى يسح من فرص إعادة التوطين)، ورد على والده رسالة في اليوم الثاني تقول إنه علّق حصول الأسرة على المعونة الغذائية. لا يمكن إثبات الارتباط المباشر بين هذين الحَدَثين، ولكن الظاهر أن القلق من كيفية تأثر الوصول إلى المعونة الإنسانية بالإقرار للاجئين ساق بعض اللاجئين إلى الإعراض عن التسجيل إطلاقاً.

### مخاوف من مشاركة المعطيات

اختار بعض من قابلناهم أن لا يتسجلوا لأنهم ظنّوا أن مفوضية اللاجئين أو السلطات اللبنانية قد تشارك سورية في معطياتهم. فقال أحدهم:

«ما سجّلنا أسماءنا ساعة قدّمنا مفوضية اللاجئين [بحسب ما سمعنا] تشارك النظام السوري أسماءنا، فلا يُسمح لنا بالعودة إلى سورية... وسيرى النظام السوري من تلقاء نفسه في كل لاجئٍ معارضاً له».

فوفقاً للاتفاقية المبرمة بين مفوضية اللاجئين والحكومة اللبنانية، تشارك مفوضية اللاجئين أسماء اللاجئين المتسجلين

بغياض المرء عنها يُلغى تسجيله، وكذلك الأمر في عدد السفرات إلى سورية (أو مدّها). ولذلك يُحتمل أن تُتخذ القرارات وفق تقدير مختصّ الحالات الفردية.

هذا، وقد اضطرت كثير من الأسر التي قابلناها إلى الذهاب إلى سورية من حين إلى حين لترتب أوارقها الرسمية، أو لتواصل تجارتها بين لبنان وسورية، أو لترعى من بقي هناك من كبار السن وذوي قرباها. مثال ذلك: أن اضطرت إحدى الأسر التي كلمناها إلى أن تخاطر بزيارة سورية لترتب وتهباً الأوراق الرسمية لابنها المولود حديثاً. واختارت أسرة أخرى ابنتها البالغة من العمر ٢٥ سنة لتسافر ذهاباً وإياباً بسمّة سفر سياحية للتصرف في كل ما ينبغي للأسرة عمله في سورية. وتعبير آخر، كانت القدرة على زيارة سورية للكثيرين ضرورة. وقد أدى عدم إعلان المعلومات في مفوضية اللاجئين بشأن تأثير زيارات العودة القصيرة في صفة اللاجئ إلى أن يُسيء بعض اللاجئين تفسير ما تجري عليه المفوضية، ثمّ كان ذلك دافعاً إليهم إلى أن لا يطلبوا نيّلاً لصفة اللاجئ.

### خطوات نحو حماية أعظم

ويظهر بحثنا أنه صحيح أن التسجيل في مفوضية اللاجئين يجلب بعض الفوائد العملية، ولكن قد يختار اللاجئون أن لا يتسجّلوا لأنهم يرون أن مساوئ التسجيل عليهم وعلى أسرهم أكثر من فوائده. وفي ذلك مسائل.

فأما المسألة الأولى -وهي الوصول إلى المعونة- فهي متعلقة مباشرة بالحاجة إلى سُبل معاش مستدامة. ومن القريب أن يكون عند اللاجئين الذين لهم فرص أحسن من غيرهم لإيجاد العمل والحصول على تصاريحه مخاوف أقل في شأن التسجيل عند مفوضية اللاجئين؛ ذلك أن عواقب التسجيل المتصور وقوعها على وصولهم إلى المعونة أقل شأنًا. ومع ذلك، فمعالجة هذه المشكلة ليست بالأمر اليسير لانتشار العمل غير النظامي في لبنان. مثال ذلك: أن بعض اللاجئين شهدوا أن ما يترتب على إصدار تصاريح العمل من كلفة مالية زائدة يكثر أن يحتمله اللاجئين أنفسهم لا أصحاب العمل.

وأما المسألة الثانية -وهو المخاوف من مشاركة المعطيات- فهي تستدعي تحولاً عميقاً في مقاربة مفوضية اللاجئين والدول تجاه المعطيات الشخصية حتى تُبنى ثقة اللاجئين. ولا بدّ لمفوضية اللاجئين من تقدير سنن عملها في مشاركة المعطيات، ولا سيما في الدول التي يكون فيها حكم القانون دائم الضعف.

هذا، وقد اضطرت كثير من الأسر التي قابلناها إلى الذهاب إلى سورية من حين إلى حين لترتب أوارقها الرسمية، أو لتواصل تجارتها بين لبنان وسورية، أو لترعى من بقي هناك من كبار السن وذوي قرباها. مثال ذلك: أن اضطرت إحدى الأسر التي كلمناها إلى أن تخاطر بزيارة سورية لترتب وتهباً الأوراق الرسمية لابنها المولود حديثاً. واختارت أسرة أخرى ابنتها البالغة من العمر ٢٥ سنة لتسافر ذهاباً وإياباً بسمّة سفر سياحية للتصرف في كل ما ينبغي للأسرة عمله في سورية. وتعبير آخر، كانت القدرة على زيارة سورية للكثيرين ضرورة. وقد أدى عدم إعلان المعلومات في مفوضية اللاجئين بشأن تأثير زيارات العودة القصيرة في صفة اللاجئ إلى أن يُسيء بعض اللاجئين تفسير ما تجري عليه المفوضية، ثمّ كان ذلك دافعاً إليهم إلى أن لا يطلبوا نيّلاً لصفة اللاجئ.

### التسجيل والإقامة

الميزة الرئيسة الواضحة للتسجيل في لبنان عند مفوضية اللاجئين هي درجة حمايتها من الإعادة القسرية، والوصول إلى قليل من الرعاية الصحية. ومع ذلك، يحتاج اللاجئون المتسجلون إلى رفع طلب منفصل إلى الأمن العام ليحصلوا على تصريح إقامة. وكثيراً ما يُوقف القيمون (ولا سيما الرجال) عند نُقط التفتيش المنتشرة في جميع البلاد، ويمكن أن يُستجوبوا في كل وقت من قبل قوات الأمن. فإن لم يحملوا تصريح إقامة لهم، عُرضوا لخطر الاعتقال من فورهم. وفوق ذلك، هناك تقارير عريض نطاقها عن فرض غرامات تبلغ إلى ٢٠٠ دولار أمريكي عن كل سنة يقيم فيها اللاجئون في البلد من غير تصريح. ولا إحصاءات رسمية لذلك ولكن معلوم أن معظم اللاجئين المتسجلين في مفوضية اللاجئين ليس بين أيديهم تصاريح إقامة.<sup>٦</sup>

إذا كان اللاجئون حاصلين على شهادة تسجيل من مفوضية اللاجئين فقط، ظهر من الوجهة العملية أن أمرهم مُتصرّف فيه ضابط الأمن يقرر شرعية إقامتهم من عدمها. وهذا يكشف هشاشة في كنه الإقرار للاجئين في دولة مثل لبنان: دولة لم توقع في اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١ ولا فيها للاجئين قانون محلي. فوثائق مفوضية اللاجئين لا تعطي حقاً قانونياً يسمح بالإقامة في لبنان أو بالاستقرار فيه. ولا يسمح لبنان لمفوضية اللاجئين

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠

www.fmreview.org/ar/recognising-refugees

٢. تستند النتائج الواردة في هذه المقالة إلى ٣٠ مقابلةً مُفصَّلةً مُمنَعاً فيها، أُجريت مع طالبي لجوء ولاجئين في نواحٍ مختلفة من لبنان، من شهر تموز/يوليو إلى شهر أيلول/سبتمبر سنة ٢٠١٩. وإني معترفةٌ بجملي ريتا جروس ووطفي نجدي في إعاتنهما إياي في العمل الميداني.

٣. 'Q&A on the data sharing agreement between UNHCR (2015) Government of Lebanon and UNHCR on basic information about Syrian Refugees'

(سؤال وجواب في اتفاقية مشاركة المعطيات بين الحكومة اللبنانية ومفوضية اللاجئين في المعلومات الأساس للاجئين السوريين)

bit.ly/GovLeb-UNHCR-data-sharing

٤. UNHCR (2011) *Lebanon Update: Situation in North Lebanon*, 7-14, October 2011, p2

(آخر أخبار لبنان: الحال في شمالي لبنان من ٧ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من سنة ٢٠١١)

bit.ly/UNHCR-Lebanon-Oct-2011

٥. Kullab S (2014) 'Borders still open to refugees, UNHCR says',

*The Daily Star Lebanon* 23 October 2014

(ما تزال الحدود أمام اللاجئين مفتوحة، قالتها مفوضية اللاجئين)

bit.ly/Kullab-2014-10-23

٦. انظر:

UNHCR, UNICEF and WFP (2019) 'VASyR 2019', which finds only 22% of Syrian refugees over 15 years old have valid Lebanese residency permits.

(تقدير مَوَاطِن صَعْف اللاجئين السوريين في سنة ٢٠١٩)

https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73118

حتى إمكان مشاركة الحكومات المضيفة في المعطيات يُنشئ في اللاجئين قلقاً، وكل خرقٍ بالفعل في المعطيات قد يعرض حياتهم للخطر.

وأخيراً، يمكن لمفوضية اللاجئين معالجة المشكلات المرتبطة بزيارات العودة، فتزود اللاجئين بمزيد من التفاصيل في ما يستأهلونه، ولا سيما في الدول التي يكون فيها الوضع القانوني الممنوح بالإقرار للاجئٍ بلاجئيته مبهماً غير مأمون. وإذ قد كان إلغاء التسجيل يستدعي طائفة عريضة من المعايير الإجرائية، وجب على مفوضية اللاجئين أن تبين للاجئين موقفها من هذا الأمر حتى يمكنهم بحسب ذلك أن يختاروا ما يفعلون.

دريا أوزكُل [derya.ozkul@qeh.ox.ac.uk](mailto:derya.ozkul@qeh.ox.ac.uk)

موظفة بحث، في مركز دراسات اللاجئين، بجامعة أكسفورد  
[www.rsc.ox.ac.uk](http://www.rsc.ox.ac.uk)

١. هذا البحث بعضٌ من مشروع رفمغ (RefMig): اللاجئين مهاجرون: تنقل اللاجئين والإقرار لهم وحقوقهم. وهو مشروع نائل جائزة أفق ٢٠٢٠، مموله مجلس البحوث الأوروبي، وأرقام منحه (٧١٦٩٦٨).